اليابان

عصر الشوجونة :

رافق تضاؤل سلطة الامبراطور ، زيادة سلطة الإقطاعيين من جهة وظهور الأُسر الكبرى مثل أُسرة (فوجيوارا) الذين أصبحوا مستقلين عن سلطة الامبراطور وأخذوا بتعزيز جيوشهم للمحافظة على القانون والنظام ، وفي القرن الحادي عشر طلبت حاشية الامبراطور المساعدة من أُسر أُخرى قوية على قمع الثورات الخطيرة في البلاد ، كان من بينها أُسرتا (تايرا) و (ميناموتو) ، وهاتان الأُسرتان كانتا قد أُنتقلتا منذ زمن من العاصمة وأقامتا في الاقاليم لتكوين الثروات بوصفهما يمثلان السلطة المركزية ، وكان التنافس بينهما شديداً حول انتزاع السلطات من الامبراطور، وأدى هذا التنافس الى ظهور أُزدواجية الحكم خلال القرن الحادي عشر، وبعد أن سيطرت أُسرة (ميناموتو) على السلطة عام ١١٨٥ ، وأصبح الامبراطور يملك ولا يحكم في حين تولى زعماء أُسرة (ميناموتو) منصب الدكتاتور العسكري في اليابان الذي دعي بـ **(الشوجون)** ، أي (القائد الاعظم) ، ثم أُستمرت الخلافات بين الاسر، وفي نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، أصبحت الحرب بين هؤلاء الأمراء أمراً لا مفر منه للظفر بالسيادة على اليابان ، وأُستمر الحال خلال المدد اللاحقة وظهرت شخصيات بارزة خطت في سبيل توحيد البلاد، فمنذ القرن السادس عشر الميلادي ظهر ثلاثة قادة عسكريين مهمين هم (اودا نوبوناجا) و(تيوتوي هيديوشي) و(توكوجاوا ابياسو) على التوالي ، وحاول كل منهم توحيد البلاد عسكرياً ، إلا إنَّ اخرهم تمكن من احراز انتصار حاسم عام ١٦٠٠ في معركة **(سكجاهزا)** ، وأصبح اعظم بارونات الاقطاع العسكريين قوة في اليابان، وأُتخذ عام ١٦٠٣ لقب القائد العسكري العام **(الشوجن)** ليصبح لقباً وراثياً لأُسرته ، فبدأ عهد جديد سمي فيما بعد بـ **(عهد التوكوجاوا)** .

وخلال عهد حكم أُسرة **(التوكوجاوا)** سعت الى إنشاء نظام وراثي متشدد، كانت أعلى طبقة فيه هي طبقة **(الساموراي)** التي أُنتمى اليها العسكريون جميعهم من أُتباع **(الشوجون)** ، وعرفت حكومة **(الشوجن)** بـ **(الباكوفو)** ، طوال مدة حكم أُسرة (التوكوجاوا) وأُستمرت لمدة قرنين ونصف من الزمن **(١٦٠٠- ١٨٦٨)** ، فأصبح المجتمع الياباني انذاك مجتمعاً طبقياً هرمياً، وكان هناك الامبراطور على قمة النظام الهرمي الذي أصبح حكمه اسمياً وليس فعلياً وسادة الاقطاع **(الدايمو)** ، وحملة السلاح التابعون لهؤلاء السادة الاقطاعيين اي **(الساموراي)** ، ثم الطبقة الكادحة المتكونة من الفلاحين والحرفيين والتجار.

أمَّا **(الشوجون)** فكان الحاكم الفعلي للبلاد، الذي أُختار لحكومته مقراً في **(ايدو) (طوكيو الحالية)**، وكان كل من **(الدايمو)** و**(الساموراي)** تابعين له ، ونجح **(الشوجون)** في فرض قيود صارمة على أتباعه من رجال **(الدايمو)** ، الأمر الذي أسهم في تغيير شكل النظام الاقطاعي وسلطته في المدد السابقة من تأريخ اليابان .

عزلة اليابان :

فرضت أُسرة (التوكوجاوا) سياسة العزلة عن العالم الخارجي ، فكان عهد (التوكوجاوا) من أزهى العصور التي شهدتها اليابان في تأريخها الطويل ، إذ تمتع اليابانيون بعصر طويل من الاستقرار والسلام في ظل حكومة تقوم على رأسها طبقة عسكرية ، واتجهوا بعملهم نحو أسمى غايات الادب والفلسفة والفن التي تبنتها طبقة **(الساموراي)** ، الى جانب تأكيد استمرارية النظام الإقطاعي العسكري، ومن خلال هذا النظام تمكنت حكومة **(الباكوفو)** إستعادة السلام الى البلاد بعد مدة طويلة من الصراع الداخلي والحروب الاهلية ، وظل اليابانيون لأكثر من **(٢٥٠)** عاماً معزولين عن العالم الخارجي ، لاسيما بوجه الاجانب ما عدا الهولنديين والصينيين ، الذين سمح لهم بالإتجار عن طريق ميناء مدينة **(ناكازاكي)** ، ولكن تحت رقابة شديدة .

كان من أبرز العوامل التي دفعت اليابان الى تبني هذه السياسة ، هو أُزدياد حجم النفوذ الاقتصادي والسياسي للبرتغاليين والهولنديين والاسبان والانكليز في مطلع القرن السابع عشر في جزر المحيط الهادئ ، وفي جنوب شرق اسيا ، الأمر الذي أثار مخاوف حكومة **(التوكوجاوا)** ، لاسيما بعد اطلاعها على خطة اسبانية عام ١٦٢٢ ، رمت لاحتلال اليابان ،

فبادرت الى إغلاق أغلب المحطات التجارية الاجنبية ، ومنعت نشاط الارساليات التبشيرية كافة ، لذلك أصدرت الحكومة ثلاثة قوانين، كان الاول عام ١٦٣٥ نص على تحريم بناء السفن التي يكون بمقدورها الابحار في أعالي البحار، وكان الهدف من وراء إصدار هذا القانون تحقيق أمرين هما، قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنشقة داخل اليابان وبين رجال (الساموراي) الذين طردوا خارج البلاد، ومنع الإرساليات المسيحية من دخول اليابان ، بعد أن عدت على إنّها مؤامرة لتمزيق وحدة اليابان واراضيها ، لذلك فرضت رقابة شديدة على نشاط التجار، والقانون الثاني صدر عام ١٦٣٦ حرَّم على اليابانيين جميعهم مغادرة البلاد، أمَّا القانون الثالث فصدر عام ١٦٣٩ حرم على الاجانب دخول الموانئ اليابانية باستثناء السفن الصينية والكورية والهولندية، ولكن تحت مراقبة شديدة .

ويبدو ان الدافع الحقيقي وراء إعلان سياسة العزلة أمام الاجانب كان خشية حكام (التوكوجاوا) من البعثات التبشيرية المسيحية التي قد تحدث نوعاً من الانقسام في الولاء لهذا النظام الذي كان يعاني من بعض الازمات الداخلية المتمثلة بالتغيرات الاقتصادية والثقافية ، كالتضخم النقدي واللجوء الى القروض، فضلاً عن الدعوة لدراسة الكونفوشية وأُستيراد الكتب وترجمتها ، فكان ثمن أُستقرار اليابان أكبر بكثير من التجارة المربحة مع الغرب ، وهذا ما أراده بالضبط حكام (التوكوجاوا) من عزلة اليابان ، إلا إنَّ ذلك لم يستمر طويلاً بفعل محاولات الغرب المتكررة لكسر تلك العزلة بغية توسيع نفوذها الاستعماري في منطقة الشرق الاقصى .

محاولة الاوربيين كسر العزلة.

بعد أن تم أُكتشاف راس الرجاء الصالح من (**فاسكودي غاما**) عام ١٤٩٧ ، وبعد أن وصل الى الهند أصبح البرتغاليون سادة البحار الشرقية.

ففي اوائل القرن السادس عشر أُستولى البرتغاليون على جزر (**ملقا**) ، ثم طافوا حول شبه جزيرة (الملايو) ووصلوا بسفنهم ومدافعهم الى ميناء **(كانتون)** الصيني عام ١٥١٥، فتمكنوا من تأسيس أول مركز تجاري لهم هناك .

ثم وصل البرتغاليون الى اليابان في عام ١٥٤٢ ، وهم يلوحون بأسلحتهم الحديثة مندفعين باتجاه ساحل جزيرة (كيوشو) في الطرف الجنوبي منها ، وفي عام ١٥٤٣ جاء بحارة برتغاليون اخرون وبطريق الصدفة الى منطقة (تين كاشيما) ، وهي جزيرة صغيرة تقع في الطرف الجنوبي من جزيرة **(كيوشو)** اليابانية ، ولكن من حسن حظ اليابان إنَّ البرتغاليين في النصف الثاني من القرن السادس عشر لم يكونوا بالقوة التي تمكنهم من السيطرة ، إذ سرعان ما طردهم الهولنديون من ممتلكاتهم ثم أعقبهم وصول الاسبان الى الفلبين التي كانت ترتبط مع اليابان بعلاقات تجارية انذاك .

وعلى الرغم من توسع نشاط البرتغاليين والاسبان في جزر المحيط الهادئ لاسيما في جزر (الفلبين) و (ملقا) و (جاوة) ، إذ كانوا على حذر دائم من منح الاجانب أية فرصة تمكنهم من الحصول على أي موطئ قدم لهم في الاراضي اليابانية .

أمَّا الهولنديون وعندما كانت سفنهم متوجهة نحو الصين جنحت إحداها نحو شواطئ اليابان، وفي عام ١٦٠٩ أرسل ملكهم مبعوثاً لتطوير العلاقات التجارية اليابانية- الهولندية، وعلى إثرها تمكن الهولنديون من تأسيس مركز للتجارة لهم في (هيرادو) عام ١٦١١ .

أمَّا الانكليز فلم يدخلوا ميدان المنافسة التجارية في الشرق الاقصى إلا في القرن السابع عشر، ففي عام ١٦١٣ وصلت السفينة الانكليزية (كلون) الى اليابان يقودها الربان (**جون**) يحمل معه رسالة من الملك (جيمس الاول) الى الشوجون ، لتطوير العلاقات التجارية اليابانية - الانكليزية من خلال تأسيس مركز تجاري انكليزي في اليابان وتم ذلك بالفعل بعد حين .

وبعد عام ١٦٣٧ وحينما كانت السفن الانكليزية لصيد الحيتان تجوب المياه الباردة للسواحل الشمالية لليابان ، تعرضت إحداها الى التحطيم عند السواحل الصخرية اليابانية ، فتعرض طاقمها الى معاملة قاسية من النظام الإقطاعي الذي كان مصمماً على عزلة اليابان

عن العالم الخارجي ، حينها أصبحت قضية ايجاد محطات للتزود بالفحم الحجري من اليابان قضية تهم الغربيين بشكل عام .

ومع بداية عام ١٧٩٢ جاب البحارة الروس المياه القريبة من اليابان وسواحلها في محاولة لإقامة علاقات تجارية معها ، إلا إنَّ اليابانيين رفضوا إقامة أية علاقات تجارية مع الروس .

وبعد أن أُستمرت المصالح التجارية الروسية بالتعاظم في منطقة الشرق الاقصى ، لاسيما بعد عام ١٧٩٩ حين أُستلمت اليابان عقداً مقدماً من شركة روسية – امريكية ، بدأت عملياتها في المنطقة الشمالية في المحيط الهادئ وبضمنها اليابان و (الاسكا) ومن الطرف الجنوبي حتى (سان فرانسيسكو) ، وفي عام ١٨٤٠ عاود الروس محاولاتهم للحصول على امتيازات تجارية من اليابان ، إلا إنَّ اليابانيين رفضوا ذلك أيضاً مما جعلهم يزدادون حيطة وحذراً من التوسع والمصالح الروسية في المنطقة .

وفي أواخر القرن الثامن عشر وعندما تمكنت السفن البريطانية من طرد الهولنديين والفرنسيين من ميناء (كانتون) الصيني ، لاسيما بعد فشل (نابليون) في أُحتلال مصر والسيطرة على قناة السويس التي تعد الطريق الموصل الى الهند ، عندها أصبحت بريطانيا سيدة البحار الشرقية ، وبعد أن تمكنت من السيطرة على جزيرة (جاوة) منعت الهولنديين من إرسال سفنهم الى ميناء (ناكازاكي) ، وهكذا أُستمرت محاولات السفن البريطانية بالتغلغل داخل اليابان بحجة التزود بالوقود والحصول على المواد الغذائية اللازمة .

وبحلول العشرينيات من القرن التاسع عشر دخلت السفن البريطانية وبأعداد كبيرة لصيد الحيتان في منطقة المحيط الهادئ ، إذ أدت محاولاتهم المتكررة للحصول على التجهيزات الخاصة بالسفن من اليابان الى سلسلة من الحوادث بينهما ، ودخلت السفينة البريطانية **(اوراكا)** عام ١٨١٩ ، ورست اخرى عند جزيرة قريبة من ساحل **(ساتسوما)** عام ١٨٢٤ ، متسببة في إحداث نوع من الإستفزاز كاد أن يقود الى أُشتباك مسلح مع سكان الجزيرة، ونتيجة لتلك الحادثة فإن **(الشوجونة)** أصدرت أمراً عام ١٨٢٥ أقرت فيه (أنَّ على السلطات اليابانية دفع سفن الاجانب ودون إشارة مسبقة خارج المياه اليابانية) .

وصول الامريكيين عام ١٨٥٣ ونهاية سياسة العزلة .

دخلت الولايات المتحدة الامريكية ميدان التنافس مع الدول الاوربية على منطقة الشرق الاقصى، مستغلة انشغال القارة الاوربية بالحروب النابليونية ، لتوسع مع تجارتها مع الصين عبر ميناء **(كانتون)** ، في حين كانت سفنها **(ليدي واشنطن)** و**(ذه كريس)** اي الفضيلة و **(اليزا)** تجوب مياه اليابان محاولة فتحها أمام التجارة الامريكية .

برزت مصالح الولايات المتحدة الامريكية في اليابان من محاور عدة ، إذ كانت هناك مشاكل تعلقت بالتجارة مع الصين وصيد الحيتان ، وحماية البحارة الذين تتحطم سفنهم بالقرب من سواحل اليابان ، والحاجة الى المؤونة الغذائية والى إيجاد مناطق للتزود بالفحم فضلاً عن التنافس بين القوى الغربية الذي ولد ضغطاً لدى الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في منطقة المحيط الهادئ .

وكان لشكاوى البحارة الامريكيين من تعسف اليابانيين وقسوة المعاملة التي تلقتها السفن الامريكية، التي كانت تحمل اليابانيين المطرودين ، او التي تتحطم سفنهم عند السواحل اليابانية أثر في لفت انتباه الراي العام الامريكي، لهذا الامر قدم الامريكيون اقتراحات الى الكونغرس الامريكي لإرسال البعثات الى اليابان لإقامة علاقات تجارية معهم .

وبعد موافقة الكونغرس الامريكي أصدر قراراً عام ١٨٤٥ لأُتخاذ الإجراءات اللازمة ، فأرسل العميد البحري **(بدل)** عام ١٨٤٦ مع سفينتين ووصل الى خليج **(ايدو)** الياباني ، وقدم اقتراحاً لعقد أُتفاقيات تجارية بين البلدين، إلا إنَّها رفضت من حكومة طوكيو ، بعدها بثلاث سنوات ١٨٤٩ قام عميد بحري امريكي آخر يدعى **(كلاين)** بزيارة الى ميناء **(ناكازاكي)** ، إلا إنَّها لاقت المصير نفسه.

ولما أُزدادت الضغوط على حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، قرر الرئيس الامريكي **(ميلارد فلمور)** إرسال بعثة بقيادة العميد البحري **(ماثيو بيري)** الى اليابان ، التي وصلت في تموز/١٨٥٣ مع قوة بحرية قوامها أربع سفن رست عند خليج (ايدو)، وكان يحمل معه رسالة من الرئيس الامريكي، فقدمها الى حكومة اليابان، وأعلن عن نيته العودة في السنة القادمة للمفاوضة في عقد معاهدة مع اليابان للحصول على امتيازات تجارية وإنشاء محطات للتزود بالوقود اللازم وحماية البحارة الامريكيتين الذين تتعرض سفنهم للغرق .

ناقشت الحكومة اليابانية محتويات خطاب الرئيس الامريكي **(فلمور)** ، وقررت الإحتفاظ بعلاقة سلام مع الولايات المتحدة الامريكية ، إذ أدركت أنَّ الخيار العسكري سيعرض البلد للإندحار ويعود ذلك الى الفرق الشاسع بين القدرات العسكرية اليابانية والقدرات العسكرية الامريكية المتفوقة ، فإذا ما أقدمت اليابان على أُتخاذ قرار الحرب فسيكون نصيبها الإندحار لسهولة فرض الحصار على البلاد، فضلاً عن إنَّ ذلك سيضع البلاد أمام خيارين أمَّا الاستسلام او التدمير الشامل وبكلتا الحالتين ستتعرض البلاد للاستعمار ، هذا الى جانب أنَّ اليابان تعلمت درساً من تجربة الصين مع الغرب في حروب الافيون الاولى والثانية والنتائج التي آلت اليها.

وعندما عاد العميد البحري **(بيري)** في السنة التالية الى اليابان في شباط / ١٨٥٤ بسبعة سفن ، تم توقيع الطرفين على معاهدة **(السلام والصداقة)** في اذار / ١٨٥٤ في مدينة **(كاناكوا)** ، لذلك عرفت بمعاهدة **(كاناكوا)** التي نصت على :

١- فتح مينائي **(شيمودا)** و**(هاكوداتي)** لإصلاح السفن الامريكية وتموينها.
٢- معاملة البحارة الامريكيين معاملة لائقة.
٣- الموافقة على تعيين ممثلين قنصليين، إذ رأت اي من الدولتين ذلك ضروريا.
٤- تعد اليابان بمنح الولايات المتحدة الامريكية امتياز **(الدولة الاولى بالرعاية)**.
٥- تعيين قناصل ووكلاء امريكيين في **(شيمودا) .**

سارعت بقية الدول الغربية الى عقد معاهدات مماثلة للمعاهدة التي وقعتها الولايات المتحدة الامريكية مع اليابان ، وحصلت على الإمتيازات نفسها ، فوقعت المعاهدات اليابانية- البريطانية عام ١٨٥٤ واليابانية- الروسية عام ١٨٥٥ واليابانية- الهولندية عام ١٨٥٦ .

وطبقا لمعاهدة **(كاناكوا)** وصل الدبلوماسي الامريكي **(ثاوزند هاريس)** الى **(شيمودا)** عام ١٨٥٦، وأجرى مفاوضات مع الحكومة اليابانية لعقد اتفاقيات تجارية ، فوقعت معاهدة لتنظيم الاتصالات بين البلدين عام ٨٥٧ التي نصت على :

١- فتح ميناء **(ناكازاكي)** أمام السفن الامريكية.
٢- منح الإقامة وبشكل دائمي لمواطني الولايات المتحدة الامريكية في مينائي **(شيمودا)** و**(هاكوداتي).**
٣- تنظيم الأمور المالية وعمليات البيع والشراء.
٤- محاكمة الامريكيين في اليابان وفق القوانين الامريكية.

ولم يكتفِ **(هارس)** بذلك فقط ، إذ نجح في تموز / ١٨٥٨ بعقد معاهدة **(الصداقة والتجارة)** مع اليابان التي تضمنت :

١- فتح خمسة موانئ يابانية مع مدنها أمام السفن الامريكية وهي (ايدو) و(كاناكوا) و(ناكازاكي) و(نيغاتا) و(كوب).
٢- تبادل التمثيل الدبلوماسي.
٣- منع تصدير مادة الارز او الحنطة من اليابان الى الخارج مع منع أُستيراد الافيون الى البلاد.
٤- منح الامريكيين حرية التدين.
٥- شملت المعاهدة بنوداً ملحقة بها أكدت تنظيم التجارة بين البلدين والغت البنود الواردة في معاهدة **(كاناكوا)** كافة التي تتعارض مع بنود هذه المعاهدة الجديدة.

فتحت هذه المعاهدة المجال أمام الدول الاجنبية الأُخرى للحصول على امتيازات مماثلة للامتيازات التي حصلت عليها الولايات المتحدة الامريكية، فكانت هذه المعاهدة سبباً في عقد أربع معاهدات وقعت مع الدول الغربية (هولندا وروسيا وبريطانيا وفرنسا) عام ١٨٥٨ .

سقوط نظام الشوجونة.

إنَّ من أبرز عوامل سقوط نظام الشوجونة خلال عهد **(التوكوجاوا)** تعود الى العوامل الاقتصادية والسياسية.

١- العوامل الاقتصادية :

نتيجة لعقد اليابان مجموعة من المعاهدات مع الدول الغربية أدى الى زيادة الواردات على الصادرات، مما انعكس سلباً على الصناعة المحلية في البلاد، وكان من أشد الامور اضراراً باقتصاد البلاد خلال هذه المدة هي ظاهرة تهريب الذهب من اليابان ، نتيجة انفلات الرقابة على كل ما يدخل البلاد او يخرج منها، فكان التجار الاجانب يشترون العملات الذهبية من اليابانيين بقيمة **(**قطعة ذهبية واحدة لكل خمسة قطع فضية) ، بينما كان سعرها الحقيقي في الاسواق العالمية (قطعة ذهبية واحدة لكل خمسة عشر قطعة فضية)، مما أدى الى أُستنزاف الموارد المالية للبلاد، وكان لتهريب العملة وقرار إيقاف شحن الحبوب الى الخارج والانفتاح الواسع للتجارة الخارجية بدون حساب او ضوابط، كل ذلك أدى الى إيجاد نوع من الاضطراب في السوق اليابانية ومن ثم أُرتفاع اسعار الحبوب عموماً والرز خصوصاً ، ومما زاد تفاقم الوضع الاقتصادي هو إقدام الحكومة على شراء سفن حربية ومعدات عسكرية لغرض أُستتباب الأمن الداخلي وتطوير الدفاع الوطني ، الأمر الذي أدى الى إنفاق الكثير من أموال خزينة الدولة.

٢- العوامل السياسية :

أثرت المعاهدات التي عقدتها اليابان مع الدول الغربية سلباً في الوضع الداخلي الياباني، إذ أضعفت مركز حكام اليابان من **(**الشوجون**)**، لأن النبلاء و**(**الساموراي**)** كانوا جميعاً يعارضون فتح البلاد للاجانب، لاسيما وأنَّ الامبراطور نفسه كان معارضاً لهذه السياسة .

فظهرت حركة معارضة قوية بعد توقيع المعاهدات من **(**الشوجون**)**، إذ أُشتدت حركة المعارضة المعادية للاجانب ، وبرز تياران تيار متعصب ضد الاجانب وتيار نادى بإعادة السلطة للامبراطور وتحطيم نظام **(الشوجون)** .

ونتيجة لذلك وقعت أُعتداءات عدة على القنصليات الاجنبية وعلى المبشرين في البلاد ، وفق شعار (مجدوا الامبراطور واطردوا البرابرة) ، ففي مطلع عام ١٨٦٣ أقدمت المعارضة في مقاطعة **(**جوشو**)** بحرق مبنى المفوضية البريطانية في المدينة ، ثم أعقب ذلك اطلاق النار على السفن الهولندية والامريكية وعلى زورق فرنسي حربي، الأمر الذي أثار الامريكيون وردوا بالمثل، مما أغرق السفن اليابانية فقام الزورق الفرنسي في قصف القرى الساحلية ، وفي عام ١٨٦٤، فإن أُسطولا من السفن الغربية تكون من سبعة عشر سفينة أُندفعت بأُتجاه مضائق **(**شيمونسكي**)** ، فأسكتت نيرانها المدافع اليابانية .

ومما زاد الأمر سوءاً هو استمرار الدول الغربية بالضغط على الحكومة اليابانية للتصديق على معاهدات عام ١٨٥٨، التي حال الاضطراب السياسي في البلاد دون تطبيقها على ارض الواقع، فلجأت تلك الدول الى تشكيل حلف بحري من الدول الغربية للضغط على البلاط الامبراطوري الى المصادقة على تلك المعاهدات، ففي عام ١٨٦٦ وقعت الحكومة اليابانية على معاهدة تجارية جديدة تم بموجبها تخفيض رسوم الإستيراد الى **(٥%)** مع إزالة القيود كافة بوجه التجارة الخارجية .

وفي ظل تلك التطورات السياسية التي عصفت بالبلاد تنامت حالة العداء للشوجونة والمطالبة بإسقاطها وإرجاع الحكم للامبراطور، وشهدت البلاد قيام التمرد على السلطة الحاكمة التي حاولت أُحتواء الأمر عسكرياً، الأمر الذي أدى الى قيام حروب أهلية بين عامي ١٨٦٧-

١٨٦٨ ، أُنهار على إثرها نظام الشوجونة، وأُنتهى عهد **(التوكوجاوا)** تاركاً الطريق مفتوحاً أمام إعادة السلطة للعرش الامبراطوري ليبدأ عهد جديد عرف بعهد **(الميجي)** .

عهد الميجي والحركة الإصلاحية ١٨٦٨ - ١٩١٢.

سمي العهد الذي حكم بين (١٨٦٨-١٩١٢) بعهد **(**ميجي)، ويعني عهد الإستنارة او التنوير، لما شهدته اليابان خلاله من نهضة فكرية وثقافية وحركة إصلاحات شملت الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعها.

وأول عمل أقدم عليه الامبراطور هو الإعداد لمرسوم امبراطوري سمي بـ **(**وثيقة العهد**)** عام ١٨٦٨، الذي وضحَّ من خلاله ملامح السياسة الجديدة للحكومة الامبراطورية وهي :

١- المناقشة العلنية للمشاكل القومية.
٢- تطبيق المبادئ السياسية والاجتماعية الجديدة لصالح المجتمع.
٣- الإستعانة بالخبرات والكفاءات التي تسهم في تحديث اليابان.

وبعد أن أدركت الحكومة اليابانية أنَّها لن تستطيع أن تباشر ببرنامجها الاصلاحي في ظل النظام الاقطاعي، الذي كان من أبرز ملامح عهد (التوكوجاوا) ، فبادرت الى الغائه بشكل رسمي عام ١٨٦٩، فأُعيدت الاقطاعيات الى الامبراطور ، مقابل منحهم البقاء كحكام على أملاكهم السابقة ومنحوهم مرتبات تعادل نصف إيراداتهم السابقة .

ثم بادرت الى تنفيذ برنامجها الاصلاحي وكالاتي :-

١- الإصلاحات السياسية والدستورية والإدارية والعسكرية.

ا- الإصلاحات السياسية :

وشملت الامبراطور والهيئات الاستشارية، فبعد ان تخلى الشوجن عن منصبه عادت السلطة الى الامبراطور، ورفع شعار **(**توقير الامبراطور وطرد البرابرة**)**، فأخذ الإصلاح يشق طريقه الى النظام الامبراطوري الذي يأتي في قمة الهرم والذي حظى بأُحترام وتقديس المجتمع الياباني، أمَّا السلطة التنفيذية، فتم الغاء المكاتب والمؤسسات المعتمدة السابقة، وأُستبدالها بالمكاتب الامبراطورية الثلاثة وهي رئاسة المجلس الامبراطوري والمجلس الامبراطوري نفسه ثم مستشاري المجلس الامبراطوري، وعدت هذه التغييرات أول تنظيم حكومي لإدارة البلاد في ظل العهد الجديد، أمَّا السلطة التشريعية فالغيت خلال عهد **(الميجي)** وأصبحت مهمة سن القوانين عائدة للامبراطور الذي لم يكن رمزاً دينياً وسياسياً فحسب، إنَّما رمزاً للقانون والمشرع الأساس في البلاد ، وتم الإستعاضة عنها بتشكل البرلمان الياباني الذي عرف بـ **(الدايت)** عام ١٨٩٠ .

ب- الإصلاحات الدستورية :

تم سن دستور جديد للبلاد عام ١٨٨٩ ، الذي وصف من خلاله بأنَّ اليابان دولة مركزية قوية وموحدة ، ونصت المادة الاولى منه على **(** أنَّ الامبراطورية يحكمها سلسلة من الأباطرة لا تنقطع) ، كما نصت المادة الثانية على **(** أنَّ الامبراطور مقدس لا يجوز المساس به) ، كما تضمن عدداً من المواد التي تكفل للشعب حقوقاً واسعة في حدود القانون) ومنح الدستور النظام القضائي درجة كبيرة من الاستقلال ، وأكد إنشاء برلمان **(الدايت)** للبلاد ، الذي تكون من مجلسين الاول المجلس الاعلى **(النبلاء)** والاخر مجلس النواب .

ج - الإصلاحات الادارية :

وتمثلت بإقدام حكومة (الميجي**)** على إقامة نظام بيروقراطي مركزي، بعد أن كان شكل الحكم في عهد **(**التوكوجاوا**)** يعتمد صيغة نظام الحكم اللامركزي، والذي كان فيه كل إقطاعي مسؤولاً عن إقطاعيته ولا يرتبط بالحكومة المركزية إلا في بعض الجوانب المهمة، لذلك أُعيد بناء الهرم الإداري والغيت الحكومات المحلية وأُنضوت تحت حكم مركزي موحد يرأسه

المجلس الامبراطوري وعلى رأسه الامبراطور، وكانت أولى أشكال التغيير الإداري في البلاد هي توحيد عاصمتي البلاد (الامبراطورية والشوجونة) بعاصمة واحدة هي طوكيو عام ١٨٦٨ التي أصبحت عاصمة اليابان السياسية والإدارية والاقتصادية.

د- الإصلاحات العسكرية :

أولت حكومة (الميجي) أهتماماً بالغاً بالجيش وتطويره، أنطلاقا من شعار (دولة غنية وجيش قوي) الذي نادى به الاصلاحيون ، وذلك لبناء جيش على أُسس متينة وعصرية يكون مواكباً للجيوش الغربية ، ومن جانب اخر لدرء الاخطار التي قد تنجم عن الدول الكبرى ضد اليابان ، لذلك أصدرت حكومة (**الميجي**) نظام الخدمة العسكرية الاجبارية او ما يعرف بـ (قانون الخدمة الإلزامية) عام ١٨٧٣ الذي جعل مدة الخدمة الإلزامية سبع سنوات ، ورافق ذلك الغاء التقسيمات الطبقية والإمتيازات الخاصة التي تمتع بها الساموراي خلال عهد (**التوكوجاوا**).

٢- الإصلاحات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ا- الإصلاحات الثقافية :

كانت أُولى الخطوات التي خطتها حكومة (**الميجي**) في المجال الثقافي، تمثل بالبند الخامس من الاعلان الامبراطوري لعام ١٨٦٨ الذي تضمن (**السعي لجمع المعرفة من شتى بقاع العالم**) ، بهدف نشر التعليم بين أبناء الشعب ليكون مؤهلاً لقيادة العملية الإصلاحية ، فضلاً عن إنشاء وزارة التعليم عام ١٨٧١، وإنَّ الخطوة الفعلية والجادة في هذا السياق هي إصدار مجلس الدولة الكبير قانون التعليم في ٥ / ايلول / ١٨٧٢ الذي أكد (**الزامية التعليم**) للمراحل الاولية ونبذ الجهل ومحو الأمية وبناء الدولة الجديدة على أسس علمية صحيحة ، ونقد سياسة التعليم التي كانت متبعة خلال عهد (**التوكوجاوا**) التي أُقتصرت على الساموراي وأسيادهم دون بقية أبناء الشعب.

ب- الإصلاحات الاجتماعية :

كانت أُولى خطوات حكومة (**الميجي**) في الجانب الاجتماعي هو قيامها بإصدار (**إعادة تنظيم طبقات المجتمع الياباني**) عام ١٨٦٩ فتم أُستبدال الطبقات الاجتماعية وهي (الساموراي والمزارعين والحرفيين والتجار) التي كانت سائدة خلال عهد (التوكوجاوا) بثلاث طبقات جديدة هي طبقة النبلاء الجدد التي تألفت من نبلاء البلاط وحكام الدايمو ورجال الساموراي ذوي المناصب العليا، ثم طبقة (**الهيمين**) وشملت رجال الساموراي ذوي المناصب الصغرى، والطبقة الثالثة هي عامة الشعب، وعلى الرغم من هذا التمايز الطبقي، إلا إنَّ القانون كفل المساواة للجميع ، كما منحت المراة الحقوق الاجتماعية والثقافية كافة ، وفي عام ١٨٧٢ أصدرت الحكومة قانون منع الإسترقاق وتحرير العبيد ، أمَّا فيما يتعلق بالجانب الديني فقد أعلنت الحكومة اليابانية رسميا أنَّ الشنتوية الوطنية هي عقيدة الدولة ليس بوصفها ديانة ، أنما بوصفها مظهراً للوطنية ، وبذلك أصبحت الشنتوية دين الدولة الرسمي ، أمَّا بالنسبة للبوذية والمسيحية، ففي عام ١٨٧٣ شرعت الحكومة بأُنتهاج سياسة التسامح الديني الكاملة ، ويبدو أنَّ الحكومة أرادت من وراء ذلك السيطرة فكرياً على المجتمع.

ج- الإصلاحات الاقتصادية :

أولت حكومة (الميجي) أهتماماً خاصا بإيجاد المؤسسات الصناعية الكبرى، كما أُتخذت الانطلاقة الاقتصادية ثلاث مراحل متمايزة ، ففي المرحلة الاولى ، انهمكت الحكومة في تنمية السكك الحديدية والشبكات التلغرافية، ولم تلجأ الحكومة الى القروض الخارجية بل استخدمت موارد ميزانيتها الذاتية وحصيلة صندوق التوفير الذي أُنشأ عام ١٨٧٧ ، وأُرتبطت المرحلة الثانية من مراحل التخطيط الاقتصادي بالقانون الصادر عام ١٨٨٠ الذي شجع القطاع الخاص ، أمَّا المرحلة الثالثة فبحلول عام ١٨٩٠ كان التصنيع يتقدم بخطوات سريعة وتضاعفت أعداد المصانع التي أُعتمدت الطرائق الفنية الحديثة في الانتاج، لاسيما الصناعات المرتبطة بالدفاع القومي ، كما أُزدهرت التجارة الداخلية والخارجية الأمر الذي أدى الى ظهور الطبقة

البرجوازية التي أدت دوراً مهما في تاريخ اليابان، وأخذ طابعه المتميز بصدور القانون التجاري عام ١٨٩٣، الذي رخص قيام الشركات المساهمة الكبرى التي اسهمت في تطور الاقتصاد القومي مثل شركة (ميتسوي) و(ميتسوبيشي) .
كانت قمة الإنجازات التي حققت في الجانب الاقتصادي هو اصدار (قانون العملة) عام ١٨٩٧، الذي أُتخذ من الذهب قاعدة للتبادلات التجارية ، وفي المجال الزراعي تم أستبدال نظام المقاطعات بنظام الولايات، وتولت الحكومة مهمة الإشراف على الانتاج الزراعي .

سياسة اليابان التوسعية.

كان من أبرز نتائج الحركة الإصلاحية التي شهدتها اليابان منذ عام ١٨٦٨، أنَّها حققت تطوراً كبيراً في المجالات جميعها، لاسيما في المجال الاقتصادي، إلا إنَّها أُصطدمت بندرة المواد الاولية التي احتاجتها الصناعات، لاسيما وأن الإهتمام بالجيش وتطور المجال الدفاعي والأمني تطلب الكثير من المواد الاولية مثل الفحم والحديد والمعادن الاخرى، فضلاً عن الحاجة الى المحاصيل الغذائية، الى جانب مشكلة تزايد عدد السكان التي أوجدت مشكلة توفير المواد الغذائية والحاجة الى تصريف المنتجات اليابانية لذلك رسمت اليابان خطة لتخليص نفسها من مشاكلها الداخلية، وأقتضت هذه الخطة أنتهاج سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة، وبما أنَّ كوريا كانت غنية بخامات الفحم والحديد، فضلاً عن كونها منفذ اليابان الوحيد الى منطقة شرق اسيا الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية، لذا وجهت اليابان أنظارها نحو كوريا التي كانت تابعة للصين، فضلاً عن الصين ومنشوريا وجزر المحيط الهادئ بوصفها سوقاً ومنفذاً طبيعياً لليابان .

١- الحرب الصينية - اليابانية ١٨٩٤ - ١٨٩٥.

إنَّ من أبرز الأسباب التي قادت الى قيام الحرب بين الصين واليابان عام ١٨٩٤ هو توقيع اليابان معاهدة السلام مع كوريا عام ١٨٧٦-بعد زيادة التنافس الاجنبي عليها-التي عرفت بمعاهدة (كانغهوا) ، التي منحت اليابان بمقتضاها أُمتيازات عدة من كوريا منها :

١- الإعتراف بكوريا دولة مستقلة ذات سيادة.
٢- فتح ثلاثة موانئ كورية امام التجارة اليابانية.
٣- تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.
٤- منح اليابان أُمتياز إقامة القنصليات في كوريا.
٥- حصول اليابان على حقوق إضافية منها محاكمة المواطنين اليابانين فوق الاراضي الكورية وفق القوانين اليابانية.

وهكذا فإن الصلة الرسمية بين كوريا والصين أُنتهت على إثر هذه المعاهدة ، وتمكنت اليابان من الحصول على موطئ قدم سياسي واقتصادي لها في كوريا ، التي كانت واحدة من نقاط التركيز لليابانيين في سياستهم التوسعية، وكان تأكيد المعاهدة أنَّ كوريا دولة مستقلة وهو مما يعني عدم الإعتراف بتبعيتها للصين مما مهد للهجوم الياباني على كوريا .

غير أنَّ حوادث الشغب التي شهدتها كوريا عام ١٨٨٢ أدى الى تصادم الصين واليابان فيها ، عندما أرسل الطرفان قواتهما الى كوريا لقمع الانتفاضات، وبعد القضاء عليها وقع الطرفان على معاهدة (تيانتسن) عام ١٨٨٥ وفيها اتفق الطرفان على سحب قواتهما من كوريا ، على أن لا يكون لأي من الدولتين الحق في إرسال جنود اليها مرة ثانية الا بموافقة الأُخرى .
ونتيجة لأُستمرار حوادث الشغب والاضطرابات في كوريا ، دعا الطرفان الى إرسال قواتهما الى كوريا مرة أُخرى ، وبعد أن تم القضاء على الاضطرابات رفضت الصين سحب قواتها إلا بعد أن يتم انسحاب القوات اليابانية التي أعلنت عزمها على البقاء في كوريا لاصلاح الاوضاع هناك ، الأمر الذي رفضته الصين، فما لبثت أن قامت الحرب بين القوات الصينية واليابانية في اب/١٨٩٤، وتمكنت القوات اليابانية خلالها من إحراز تقدم سريع داخل الصين التي ناشدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية التدخل لإيقاف الحرب ، التي رأت إنَّ أستمرار الحرب سيؤدي الى تدخل الدول الاخرى، مما سيفسح المجال لإقتسام النفوذ في الصين، فسعت

لإقناع اليابان بوقف اطلاق النار وسحب قواتها وبدء المفاوضات مع الصين، وبتوجيه من وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية **(جون فوستر)** أُنتهت تلك المفاوضات بتوقيع الطرفين على معاهدة **(شيمونسكي)** في ١٦ / نيسان / ١٨٩٥ التي نصت على :

١- أُعتراف الصين باستقلال كوريا.
٢- تنازل الصين الى اليابان عن جزر البسكادورس وجزيرة **(فرموزا)** وشبه جزيرة **(لياو تونغ)** جنوبي منشوريا بما فيها مينائي **(بورت ارثر)** و**(دايرن)**.
٣- دفع الصين غرامة مالية قدرها **(٢٠٠)** مليون **(تايل)** فضة الى اليابان.
٤- فتح خمسة موانئ رئيسة في الصين أمام التجارة اليابانية.
٥- منح اليابان امتياز **(**الدولة الاولى بالرعاية).

ومن خلال هذه المعاهدة حصلت اليابان على قواعد عسكرية في الجزر العائدة للصين في المحيط الهادئ لحماية الأجنحة الجنوبية لقواتها والسيطرة على المسارات الحربية كافة الذاهبة الى **(بكين)** عاصمة الصين.

٢- الحرب الروسية- اليابانية ١٩٠٤- ١٩٠٥.

إنَّ الاسباب التي كانت وراء قيام الحرب بين روسيا واليابان عام ١٩٠٤ متعددة، كان من أبرزها الامتيازات التي حصلت عليها اليابان نتيجة توقيع الصين على معاهدة **(**شيمونسكي) ، الأمر الذي أثار ردود أفعال دولية ، لاسيما لدى روسيا التي عززت مصالحها في كوريا ومنشوريا، ثم باشرت بمد سكة حديد عبر سيبيريا، لذلك عقدت روسيا وفرنسا والمانيا اجتماعا في ٢٣ / نيسان / ١٨٩٥ أسفر عن تقديم إنذار لليابان دعاها الى التخلي عن ضم شبه جزيرة **(** لياوتونغ **)** ، بدعوى انه يشكل تهديداً لأمن الصين القومي ولأستقلال كوريا وسيكون عقبة أمام السلام في منطقة الشرق الاقصى، فأُضطرت اليابان الى الإذعان لمطالب تلك الدول والتخلي عن شبه جزيرة (لياوتونغ **)** مقابل غرامة حربية إضافية تدفعها الصين لليابان .

فبدأت روسيا تعمل على تثبيت أقدامها في المنطقة، وسارعت الى عقد معاهدة **(** لي- لوبانوف **)** في حزيران/١٨٩٦ مع الصين التي كانت بمثابة تحالف عسكري بين روسيا والصين ضد اليابان ، ولم تكتف روسيا بذلك ففي اذار/١٨٩٨ أجّرت روسيا من الصين الطرف الجنوبي لشبه جزيرة **(**لياوتونغ**)** لمدة **(٢٥)** عاما التي ضمت ميناء **(**بورت ارثر**)** ، وهي المنطقة نفسها التي أُخرجت منها اليابان بطلب من الدول الثلاث .

لذلك أُتخذت اليابان الاجراءات اللازمة لحماية مصالحها في كوريا ، ودخلت في مفاوضات مع روسيا للتوصل الى تفاهم تلتزم به اليابان بعدم المطالبة بمناطق نفوذ في منشوريا مقابل اعلان روسيا رفع يدها عن كوريا ، فتم عقد بروتوكول **(** نيشي- روزن **)** في نيسان / ١٨٩٨ الذي تضمن :

٢- أُعتراف الدولتين بأُستقلال كوريا.
٣- أُتفاق الدولتين على الامتناع عن مساعدة الجيش الكوري او إعادة تنظيم مالية كوريا.
٤- أُعتراف روسيا بمصالح اليابان التجارية والصناعية في كوريا .

الا إنَّ روسيا لم تلتزم بتتعهداتها مع اليابان ، فشرعت اليابان بالتفاوض مع روسيا عام ١٩٠٣ بغية الحصول على موافقتها في الإعتراف بحقوق اليابان في حرية التصرف في كوريا ، وبينما كانت المفاوضات جارية بين البلدين ، أرسل القيصر الروسي قوات ضخمة بأُتجاه الشرق عبر خطوط سكة حديد سيبيريا ، وحينها قطعت اليابان المفاوضات في شباط / ١٩٠٤ ، وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية، والحرب على روسيا ، ثم وجهت ضربة للأسطول الروسي المتمركز في ميناء **(بورت ارثر)** في منشوريا .

تمكن اليابانيون من تحقيق الانتصارات على الروس في المعارك البرية والبحرية خلال الحرب، كما خشيت اليابان أن يتكرر موقف الدول الاوربية منها في حربها مع الصين وسلبها ثمرة

انتصارها عام ١٨٩٥ ، لذلك أُتجهت اليابان الى الولايات المتحدة الامريكية تطلب وساطتها لانهاء الحرب، وبالفعل استجاب الطرفان لوساطة الرئيس الامريكي **(ثيودور روزفلت)** وكان اللقاء في مدينة **(** بورتسموث **)** الامريكية ، ووقع الطرفان على معاهدة **(بورتسموث)** في ايلول / ١٩٠٥ التي نصت على :

١- حصول اليابان على ميناء **(بورت ارثر)** بما في ذلك الخط الحديدي الذي يربط هذا الميناء بمدينة **(موكدن)** في اقليم منشوريا.
٢- حصول اليابان على أمتياز الصيد في مياه سيبيريا.
٣- أعتراف روسيا بضم كوريا الى اليابان.
٤- سيطرة اليابان على المشاريع الإنشائية في منشوريا، ومن أهمها سكة حديد منشوريا.

وبذلك أصبح لليابان موطئ قدم راسخ وقوي في البر الاسيوي، فضلاً عن تأكيد تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي في كوريا، فحلت اليابان تلقائياً محل روسيا في الهيمنة على جنوب منشوريا وكوريا.

اليابان خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨.

إنَّ الانتصارات التي حققتها اليابان في الحرب مع الصين ومع روسيا ، منحها نصراً معنوياً ومادياً كبيراً ، مما شجعها على الاستمرار في تنفيذ خططها التوسعية الاستعمارية في المنطقة، لذا وجدت اليابان في الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ فرصتها لتحقيق التوسع ، ولترث الدول المنهزمة في الحرب في شرق اسيا .

لذا أُشترطت اليابان على دول الحلفاء التي كانت بحاجة الى مساعدة الاسطول الياباني لمواجهة الغواصات الالمانية في المحيط الهادئ، بالموافقة على أُنتقال الغنائم جميعها التي ستحصل عليها خلال الحرب مقابل دخولها الحرب الى جانبهم ، وبعد موافقة الحلفاء على شرط اليابان دخلت الاخيرة الحرب في ٢٣ / اب / ١٩١٤ ، وما إن أُنتهى عام ١٩١٤ حتى تمكنت من الاستيلاء على الجزر الالمانية جميعها الواقعة شمال خط الإستواء في المحيط الهادئ ، وكذلك على ممتلكاتها جميعاً في شرق اسيا .

ووجدت الحكومة اليابانية إنَّ فرصة حصولها على الامتيازات في الصين أصبحت وشيكة، فحين طالبت الصين القوات اليابانية الانسحاب من اقليم **(شانتونغ)** في منشوريا، ودفع التعويضات المناسبة عن الأضرار التي أصابت الصين نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها اليابان في الصين ، رفضت اليابان المطالب الصينية، وبدلاً من ذلك قدمت المطالب الواحد والعشرين الى الصين في ١٨ / كانون الثاني / ١٩١٥ ، التي أُضطرت الاخيرة الى الموافقة عليها رغُماً عنها.

ثم سعت اليابان الى الحصول على موافقة الدول الغربية وبشكل رسمي على المكاسب التي حققتها في الحرب، لذا عقدت اتفاقاً مع روسيا عام ١٩١٦ ، وتوصل اليابانيون والروس فيه الى ضمان مصالحهما المتبادلة في الصين، ثم وقعت اليابان مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا مجموعة أُتفاقيات سرية خلال عامي ١٩١٦ و١٩١٧، اعترفت فيها هذه الدول بحق اليابان في اقليم **(شانتونغ)**، والجزر الالمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الإستواء، مقابل أُستمرار دعم الاسطول الياباني لقوات الحلفاء ضد الهجمات الالمانية في المحيط الهادئ ، وفرصة اخرى استغلتها اليابان لتحقيق مكاسبها ، وهي دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٧، فسعت اليابان الى عقد اتفاقية معها لتسوية الخلافات السياسية والعسكرية بين الطرفين ، فتم التوقيع على اتفاقية **(لانسنغ- ايشي)** عام ١٩١٧ التي نصت على :

١- تأكيد الدولتين أُستمرار سياسة الباب المفتوح في الصين.
٢- اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بوجود علاقات خاصة بين اليابان والصين على اساس الجوار والتشابه العنصري.

وبذلك خرجت اليابان بعد أنتهاء الحرب العالمية الاولى مستفيدة دون ان يكلفها ذلك الكثير من الخسائر، إذ أستولت على الامتيازات الالمانية في الشرق الاقصى، ومكنتها انتصاراتها من أن تصبح واحدة من الدول الخمس الكبرى في العالم انذاك ، لذا سعت بعد أنتهاء الحرب مباشرة الى تحويل تلك المكاسب الى حقوق شرعية يتم الإعتراف بها دولياً.

اليابان في مؤتمر باريس ١٩١٩.

بعد أنتهاء الحرب العالمية الاولى عقد مؤتمر باريس عام ١٩١٩ لوضع شروط الصلح، وتقسيم غنائم الحرب بين الدول المنتصرة فيها.

وخلال المؤتمر قدمت اليابان مذكرة تضمنت ثلاثة مطالب أساسية هي :

١- تأكيد وضع اليابان في اقليم **(شانتونغ)** الصيني.
٢- الموافقة رسمياً على نقل الامتيازات الالمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الاستواء الى اليابان.
٣- المطالبة بالمساواة العرقية.

كان إصرار اليابان على تحقيق مطلبيها الاول والثاني المتعلقين بالتوسع في المنطقة نابعاً من ادعائاتها بتلك الحقوق وفق ثلاثة إعتبارات :

١- موافقة الصين على المطالب الواحد والعشرين عام ١٩١٥، التي تضمنت منح الصين أمتيازات واسعة في اقليم **(شانتونغ)** لليابان.
٢- حصول اليابان على ضمانات من دول الحلفاء بموجب اتفاقيات سرية وقعتها معها **(اي مع روسيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا)** بين عامي ١٩١٦ و١٩١٧ ، الى جانب وجود اتفاقية **(لانسنغ- ايشي)** الامريكية - اليابانية التي وقعت عام ١٩١٧.
٣- توقيع الصين على اتفاقية معاهدة **(سن-جان تونغي)** السرية مع اليابان عام ١٩١٨، التي أكدت تحويل مشروع سكة حديد **(شانتونغ)** الى مشروع مشترك بين الصين واليابان ، مقابل قرض مالي تقدمه اليابان الى الصين لتمويل المشروع.

ووفقا لدعاوى اليابان أضطرت الدول الكبرى في المؤتمر، وبعد سلسلة من المفاوضات بين اليابان وبينها، الموافقة على المطلبين الاولين لليابان مع رفض مطلب المساواة العرقية، إذ توصل كل من **(ودرو ولسن)** رئيس الولايات المتحدة الامريكية و **(لويد جورج)** رئيس الوفد البريطاني للمؤتمر و**(كليمنصر)** رئيس الوفد الفرنسي للمؤتمر، الى اتفاق ثلاثي أطلق عليه **(الثالوث المقدس)** ، وهو أتفاق سري تضمن الشروط التي وضعها المؤتمر المتعلقة باقليم (شانتونغ) التي تضمنت تخلي المانيا لصالح اليابان عن أمتيازاتها جميعا ، وأدخلت هذه الشروط ضمن بنود القسم الثامن من معاهدة الصلح مع المانيا الموقعة في ٢٨ / حزيران / ١٩١٩ التي عرفت بمعاهدة فرساي.

ثم سعت اليابان بعد ذلك الى الحصول على تصديق قانوني من الدول الكبرى بأحقية اليابان بالامتيازات الالمانية وبضمنها الجزر الواقعة شمال خط الاستواء في المحيط الهادئ ، وبالفعل فإن قراراً رسمياً حدد في مؤتمر باريس، كوفئت اليابان من خلاله بهذه الجزر على وفق قرار الانتداب الصادر في ٧ / أيار / ١٩١٩ ، وأعقب ذلك صدور قرار دولي قانوني من عصبة الأمم، حين وضعت نظم انتداب مختلفة للمستعمرات الالمانية ، وفصلت بينها على اساس درجة تطورها، فكانت الجزر التي أصبحت تحت الإنتداب الياباني ضمن المجموعة **(ج)** أي الثالثة.

وصول القادة العسكريين الى السلطة واستئناف البرنامج التوسعي.

خلال حقبة العشرينيات من القرن العشرين حكمت السياسة الخارجية اليابانية اتفاقيات مؤتمر واشنطن البحري عام ١٩٢٢ ، لذا فإن تقدم اليابان وتوسعها نحو شرق اسيا توقف ولو بشكل مؤقت ، ويعود ذلك لأسباب عدة منها انشغال اليابان في مواجهة ظروف الازمة الاقتصادية التي بدأت تعاني منها بعد الحرب العالمية الاولى، شأنها شأن بقية الدول الكبرى،

فكانت اليابان بحاجة الى وقت للراحة تتمكن من خلاله أُستعادة عافيتها لإكمال مشروعها التوسعي فيما بعد.
وخلال عام ١٩٢٤ تم تشكيل حكومة ائتلافية ، ضمت حزبي المحافظين والأحرار، وعهدت تلك الحكومة وزارة الخارجية الى (شديهارا) ، الذي انتهج سياسة التراخي حيال الصين، ومن خلال إقامة علاقة ودية بين الطرفين لتسمح لليابان من خلالها بالتوسع في نشاطها التجاري ، إلا إنَّ الاخطاء التي وقعت فيها هذه الوزارة ساعدت على وصول حزب المحافظين المعروف بحزب (سايوكاي) المعارض الى السلطة ، برئاسة الجنرال العسكري (تانا جي جي) الذي أصبح رئيساً للحزب ووزيراً لخارجية اليابان في انتخابات ١٩٢٧ ، وأُنتهج (تاناكا) سياسة الشدة تجاه الصين، وظهر ذلك واضحاً في مذكرته السرية التي رفعها للإمبراطور في تموز/١٩٢٧ والتي تضمنت مخططاً سرياً يقضي بأُحتلال اليابان لمنشوريا وشمال الصين بأكمله، ودعا من خلاله الى أُتباع سياسة الحديد والدم لإزالة العقبات التي تعترض إقامة امبراطورية يابانية ، ولغزو الصين يجب اولاً غزو منشوريا ومنغوليا .
ومع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين استأنفت اليابان سياستها التوسعية في منطقة الشرق الاقصى وشرق اسيا ويعود ذلك الى :

١- تضرر اليابان بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أُكتسحت العالم عام ١٩٢٩، إذ أصبحت الحالة تتفاقم أكثر فأكثر من خلال الحواجز التي وضعت على التعرفة الكمركية، لاسيما أنَّ كل دولة اتخذت إجراءات عدة كفيلة بالحد من مضاعفات الازمة الاقتصادية للتقليل من حدتها .
٢- زيادة عدد معتنقي الأفكار الوطنية المتطرفة التوسعية وزيادة نشاطهم ، إذ سادت في اليابان قبيل الازمة الاقتصادية العالمية نظريتان متضادتان سميت الاولى بنظرية (التوسع السلمي)، ورأى أنصارها أنَّ اليابان تستطيع العمل بالطرائق المعتادة في التنافس التجاري من خلال شراء المواد الاولية من البلدان الاجنبية وإيجاد أسواق لتصريف المنتجات، أمَّا النظرية الاخرى فترى أنَّ من العبث تحقيق التوسع الاقتصادي بالطرائق السلمية، ومن المفترض فتح اراض جديدة تحصل منها اليابان على المواد الاولية ، وتبنى هذه النظرية العسكريون .

ونتيجة لتنامي النظريات السياسية والاقتصادية المتطرفة التي تبنت الافكار الفاشية الشوفينية سيطرت الدكتاتورية العسكرية على زمام السلطة ، حين نجحت في انتخابات ايلول / ١٩٣١ ، تغيرت السياسة الخارجية اليابانية على وفق المبادئ العسكرية التوسعية في الصين ، إذ رأت اليابان أنَّ التوسع في منشوريا سيكون الحل الوحيد للتخلص من الأزمة الاقتصادية التي شلت اقتصادها الداخلي والخارجي.

الاحتلال الياباني لمنشوريا ١٩٣١.

إنَّ الأسباب التي دفعت اليابان لأُحتلال منشوريا تعود الى :
١- العوامل الاقتصادية:
لحاجة اليابان المتزايدة الى المواد الخام فضلاً عن المواد الغذائية، لاسيما بعد تزايد العدد السكاني في اليابان.
٢- العوامل الاستراتيجية:
تفصل منشوريا اليابان عن الاتحاد السوفيتي من جهة الشمال، أمَّا من جهة الجنوب فهي تتاخم الحدود الكورية التي تعد المعبر الرئيس لليابان نحو اسيا، ومنطقة لحماية أمنها القومي.
٣- العوامل النفسية:
إنَّ الانتصارات العسكرية التي حققتها اليابان على الصين وروسيا ، كانت كفيلة بإثارة النعرة الوطنية لدى الشعب الياباني ، ومن ثم كسب المزيد من الانصار الى جانب أصحاب النزعة العسكرية.

تحين اليابانيون الفرصة المناسبة للهجوم على منشوريا، وفي ١٨/ايلول/١٩٣١، أُنفجرت قنبلة زرعت تحت خط حديد جنوب منشوريا العائدة ملكيته لليابان في مدينة **(موكدن)** في منشوريا ، فسيطرت القوات اليابانية على خطوط سكك الحديد كافة في جنوب منشوريا ، وسكة الحديد التي تربط بين مدينتي **(بكين)** و**(موكدن)** ، فأُحتلت القوات اليابانية مدينة **(موكدن)** وما لبث الاحتلال أن شمل الاراضي المنشورية كلها .

وبدعم من اليابان أُعلن عن تأسيس دولة مستقلة في منشوريا في ١ / اذار/ ١٩٣٢ ، وجعلتها حكومة عميلة لها، وفي ٩/اذار أُعلن عن تشكيل حكومة (منشوكو) وهو الاسم الذي أصبح يطلق على منشوريا ، وسرعان ما تدفقت رؤوس الأموال اليابانية الى **(دولة منشوكو)**، وتم مد سكك الحديد للأغراض التجارية والعسكرية ، ثم سعت اليابان بأُعترافها بـ **(** دولة منشوكو **)** في ١٥/ايلول/١٩٣٢، ووقع الطرفان على بروتوكول سمح فيه لليابان ببقاء القوات العسكرية في منشوريا، وتعهد فيه الطرفان بالتعاون على الحفاظ على أمنها الوطني .

ولم يكتفِ اليابانيون بذلك، بل عملوا على توسيع عملياتهم العسكرية في الصين مع بداية عام ١٩٣٣ شملت مدينة **(شنغهاي كاووان)** ووصلت عملياتهم الى جنوب سور الصين العظيم ، ومن ناحية الشمال غزا اليابانيون مقاطعة **(جيهول)** التي عدت مفتاحاً استراتيجياً مهما لغزو شمال الصين ، إذ أُنها تشكل جزءاً مهماً مما يعرف بـ **(** منغوليا الداخلية **)** معلنة أنَّها جزءاً من **(دولة منشوكو)** .

وعندما عجزت الصين عن مقاومة الاحتلال الياباني لمنشوريا أحالت القضية الى عصبة الأمم لحل المشكلة ، التي عينت لجنة تحقيق عرفت بلجنة **(** ليتون لتقصي الحقائق **)** ، وفي شباط/١٩٣٣ قدمت اللجنة تقريرها التي أدانت به اليابان بكونها دولة معتدية، فضلاً عن إصدار قرار عدم الاعتراف الدبلوماسي بـ **(دولة منشوكو)** .

ونتيجة لإصدار عصبة الأمم قرارها بعدم الإعتراف بـ **(دولة منشوكو)** ، أعلنت اليابان أُنسحابها من العصبة في ٢٧ / اذار / ١٩٣٣ ، وبذلك خلصت اليابان نفسها من اية واجبات او التزامات كانت مفروضة عليها وفق البنود التي وردت في ميثاق العصبة، وفي الوقت نفسه فإن أُنسحاب اليابان من العصبة كان يعني اندحاراً للعناصر المعتدلة فيها، ومحدثاً تفوقاً تاماً للمؤسسة العسكرية وهيمنتها على الشؤون السياسية في اليابان.

الحرب غير المعلنة على الصين ١٩٣٧.

كان نجاح اليابان في التوسع بمنشوريا وأُحتلالها حافزاً للقيام بمزيد من التوسع في الصين ، وبلورة سياستها نحو إقامة امبراطورية في شرق اسيا تحت قيادتها ، ولكي تصبح بمفردها **(** حامية السلم والأمن في منطقة الشرق الاقصى **)** او سعياً وراء تحقيق هذا الهدف ، فقد أعلنت **(**مبدأ مونرو الاسيوي**)** من خلال ما أدلى به رئيس وزارة الخارجية **(ايجي امو)** تصريحاً عرف بـ **(** تصريح امو **)** في نيسان / ١٩٣٤ ، الذي وضح من خلاله أنَّ اليابان ستكون مسؤولة عن شرق اسيا، وإنَّها ترفض اية تدخلات خارجية في شؤون الصين ، كما رفعت شعار **(** اسيا للاسيويين **)** .

وانطلاقاً من هذا المبدأ غيرت خطة (القضم) التي بدأت بتنفيذها بأُحتلال منشوريا عام ١٩٣١، وقررت شن حرب وبشكل غير علني على الصين عام ١٩٣٧ متذرعة ببعض الحجج الاقتصادية والأمنية ، وجاءت الفرصة المناسبة لليابان من تحقيق غايتها، حين أطلق الصينيون النار على سرية يابانية متواجدة في بكين في تموز / ١٩٣٧ ، وكانت بمناورتها الليلية ، فحصلت اشتباكات بين القوات الصينية واليابانية على جسر **(**ماركو بولو**)** ، فشرعت القوات اليابانية بالهجوم على المدينة والاستيلاء عليها ، مبررة أنَّ وجود قوات تفتقر الى النظام يعرض حياة الرعايا اليابانيين المتواجدين هناك وممتلكاتهم الى الخطر، لذلك فالحكومة اليابانية مضطرة لإرسال قوات عسكرية اضافية الى شمال الصين للحفاظ على أمن وسلام منطقة شرق اسيا .

ثم وسعت اليابان من عملياتها العسكرية بعد ذلك ، فلم يمض سوى شهر واحد حتى شملت الحرب المناطق الصناعية والدولية في وادي نهر **(اليانغتسي)**، وأُستطاع اليابانيون التوغل في

داخل الصين من الجنوب والوسط والشمال، كما أُستولوا على أهم الموانئ والمدن والمراكز الرئيسة في الصين، وسيطروا على أغلب سكك الحديد المهمة فيها .

ثم أعلنت اليابان ١٩ / كانون الاول / ١٩٣٨ عن نظامها الجديد في شرق اسيا عندما أدلى وزير خارجيتها **(اريتا هاشيرو)** تصريحاً بيّن فيه أنَّ اليابان تهدف الى إقامة نظام جديد يؤمن استقراراً دائما في شرق اسيا من خلال تنسيق العلاقات بين اليابان ومنشوكو والصين في الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية .

أسمى اليابانيون المنطقة التي يجب أن يشملها النظام الجديد بأُسم (منطقة الازدهار المشترك في اسيا الشرقية الكبرى)، وكانت السياسة اليابانية الجديدة هي أن يشمل نظامها الجديد (الصين والهند الصينية وتايلند والهند) تحت شعار (اليابان زعيمة اسيا واليابان حامية اسيا واليابان نور اسيا) .

اليابان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥.

مع قيام الحرب العالمية الثانية في ايلول/١٩٣٩، أستغلت اليابان الفرصة لأنشغال الدول الغربية في الحرب لتنفيذ سياستها التوسعية في جنوب المحيط الهادئ التي تعد جزءاً مكملاً وأساسياً لشرق اسيا الكبرى، إذ إنَّ الهند الصينية الفرنسية (فيتنام ولاوس وكمبوديا) مستعمرة فرنسية، وإنَّ جزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا) مستعمرة هولندية، وإنَّ بورما والملايو وسنغافورة مستعمرات بريطانية، وإنَّ الفلبين تمثل أكبر قاعدة للولايات المتحدة الامريكية في المحيط الهادئ، و(تيمور) البرتغالية ، فضلاً عن مملكة سيام اي (تايلند) ، وجميعها يمثلن جزءاً من جنوب المحيط الهادئ.

وخلال الحرب كان أنهيار فرنسا في حزيران /١٩٤٠ واستسلامها لألمانيا قد غير الوضع تماماً في الهند الصينية الفرنسية ، لذلك طلبت اليابان من فرنسا تقديم القواعد والتسهيلات اللازمة في الهند الصينية لمرابطة القوات اليابانية، وتم تحديد إقليم (**تونغنغ**) بوصفها المنطقة المناسبة للإمتيازات العسكرية اليابانية، مهددة بأستخدام القوة إذا لم تذعن فرنسا للمطالب اليابانية، لذلك اضطرت فرنسا الى التوقيع على اتفاقية (هنري- ماتسكا) مع اليابان في اب / ١٩٤٠، أُعترفت فيه فرنسا بالهيمنة الاقتصادية والسياسية لليابان في الشرق الاقصى ، ووافقت على منحها أُمتيازات اقتصادية في الهند الصينية .

كما بدأت اليابان بأستغلال الوضع الجديد لتحقيق مشاريعها التوسعية في الشرق الاقصى ، ففي ايلول/١٩٤٠ أنضمت اليابان الى الحلف الالماني- الايطالي، وبمقتضاه أُعترفت اليابان بقيادة المانيا وايطاليا للنظام الجديد في أوربا مقابل إعتراف المانيا وايطاليا بقيادة اليابان للنظام الجديد في شرق اسيا ، وهكذا تم تقسيم العالم بين دول المحور، فأوربا من حصة المانيا وايطاليا واسيا من حصة اليابان.

حققت اليابان أُنتصارات كبيرة خلال عام ١٩٤١، اذ استولى اليابانيون على جزر سومطرة وجاوة وتيمور وغيرها من جزر الهند الشرقية ، وبعد ذلك أرادت اليابان أن تنهي بنجاح حربها مع الصين لكي تتفرغ لحربها في الجنوب، ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية العقبة الرئيسة في المنطقتين، لذلك وجهت القوات البحرية اليابانية ضربتها لميناء (بيرل هاربر) الامريكي اي (ميناء اللؤلؤ) في ٧ / كانون الاول / ١٩٤١ ، وفي إثر هذه الضربة قررت الولايات المتحدة الامريكية دخولها الحرب ضد دول المحور ، وردت الضربة الى القوات اليابانية خلال شهري ايار وحزيران / ١٩٤٢ ، مما أوقف التقدم الياباني في المنطقة .

المؤتمرات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية.

خلال السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانية ، عقدت مؤتمرات عدة لتسوية المشاكل التي ستخلفها الحرب، وكانت المؤتمرات الثلاثة التي تعلقت بمنطقة الشرق الاقصى هي:

١- مؤتمر القاهرة كانون الاول/١٩٤٣:

إذ أُجتمع كل من الرئيس الامريكي (روزفلت) ورئيس وزراء بريطانيا (تشرشل) وزعيم الحكومة الوطنية الصينية (جان كاي جك) في تشرين الثاني/١٩٤٣، وأصدروا قرارهم الذي عُرف بـ(إعلان القاهرة) ونص على تجريد اليابان من الجزر في المحيط الهادئ التي كانت واقعة تحت الإنتداب الياباني، فضلاً عن كوريا ومنشوريا وبرمودا والبسكادورس.

٢- مؤتمر يالطا شباط / ١٩٤٥:

وخلال هذا المؤتمر قررت دول الحلفاء:

أ- إرجاع جزيرة **(فرموزا)** الى الصين.

ب- أن تكون كوريا دولة مستقلة.

ج- أن يسترجع الاتحاد السوفيتي الاراضي جميعها التي خسرتها الامبراطورية الروسية مع اليابان في حربها عام ١٩٠٥، المتمثلة بالجزء الجنوبي من شبه جزيرة (سخالين) وجزر (الكوريل) بما فيها القاعدة البحرية في (بورت ارثر).

٣- مؤتمر بوتسدام تموز / ١٩٤٥:

قرر خلاله كل من الرئيس الامريكي **(ترومان)** ورئيس الوزراء البريطاني **(تشرشل)** ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي **(ستالين)** وبموافقة الزعيم الصيني **(جان كاي جك)** توجيه إنذار الى االيابان عرف بـ **(إنذار بوتسدام)** الذي تضمن :

أ- أُستسلام اليابان بدون قيد او شرط.

ب- إلغاء النظام العسكري.

ج- نزع السلاح الشامل.

د- إلغاء الصناعات الحربية.

ه- حصر سيادة اليابان على الجزر الاربع الكبرى.

ولما لم توافق اليابان على شروط الحلفاء ، القت القوات الامريكية في ٦ و٩ / اب / ١٩٤٥ قنبلتين ذريتين على مدينتي **(هيروشيما)** و**(ناكازاكي)** ، أدت الى تدمير المدنيين وتشريدهم.

حينها أدركت الحكومة اليابانية النهاية المحتومة، فوجه الامبراطور **(هيروهيتو)** في ١٥/اب/١٩٤٥ خطاباً الى الشعب الياباني دعاه فيه الى تحمل مرارة الاستسلام، وهكذا استسلمت اليابان دون قيد، وقبلت بشروط الحلفاء ، ووقعت وثيقة الاستسلام في ٢ / ايلول / ١٩٤٥ على ظهر **السفينة (ميسوري)** في ميناء طوكيو.

الاحتلال الامريكي لليابان ١٩٤٥- ١٩٥١.

بعد توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام عام ١٩٤٥، عقد مؤتمر في موسكو في كانون الاول/١٩٤٥، تقرر فيه إنشاء لجنة للشرق الاقصى ضمت ممثلي إحدى عشرة دولة ، وخولت هذه اللجنة التي أُتخذت من واشنطن مقراً لها ، سلطة وضع سياسة القائد الاعلى لدول الحلفاء الجنرال (دوكلاس ماك ارثر) .

وعلى الرغم من أنَّ الاحتلال كان من الناحية النظرية يمثل مشاركة دول الحلفاء الإحدى عشرة، لكنه في الواقع ظل تحت إشراف الولايات المتحدة الامريكية منذ البداية.

أُتجه الجنرال (ماك ارثر) منذ بداية الإحتلال الى محاولة إدخال مجموعة من الاصلاحات على المجتمع الياباني، الأمر الذي من شانه يمنع من عودة النزعة العسكرية والتوسع والعدوان مرة ثانية، لذلك عندما احتلت الولايات المتحدة الامريكية اليابان جاءت معها ببرامج إصلاحية هي:

١- التمهيد للاصلاح:

كانت الخطوة الأولى التي أُتخذها سلطة الاحتلال هو قصر سيادة اليابان على جزرها الأربع الرئيسة وهي (هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو).

ا- حل سلاح الجيش الياباني ونزعه.

إذ تم الغاء وزارتي الجيش والبحرية ، وسرح أفراد الجيش وجنود البحرية ، وأُصدرت أوامر بجمع الذخيرة الحربية وتدميرها ، وأُقفلت المصانع التي كانت تنتج المعدات الحربية.

ب- محاكمة مجرمي الحرب.
تمت معاقبة عدد كبير من المسؤولين، من خلال ما عرف بـ (جرائم الحرب) و(الجرائم ضد الإنسانية) بوصفها من الجرائم الدولية ، وتم تأليف محكمة عسكرية دولية للشرق الاقصى قدم اليها **(٢٨)** زعيماً يابانياً لمحاكمتهم .
ج- حملة التطهير.
أصدرت سلطة الاحتلال قراراً عرف بـ **(حملة التطهير)**، وهو برنامج واسع لإبعاد اليابانيين غير المرغوب فيهم من لدن سلطة الإحتلال من المناصب الحساسة ، كما تم حل الجمعيات والمنظمات السياسية في اليابان ، فضلاً عن الجمعيات القومية الداعية الى التوسع والعدوان .
٢- نشر الديمقراطية.
أُتخذت سلطة الاحتلال جملة من الاجراءات لنشر الديمقراطية في اليابان، اذ منحت الصحافة والاذاعة حرية واسعة تشجيعاً لها على نشر التعاليم الديمقراطية ، والغيت نظم الشرطة السرية لإزالة القيود على الحرية الفردية ، والغيت المركزية في الإدارة التعليمية وإعادة النظر في مناهج التعليم .
كما حثت سلطة الاحتلال على إبدال الدستور الياباني القديم بدستور جديد نص على إدخال المبادئ الديمقراطية والتمثيل الشعبي ، مع إجراء بعض التعديلات على سلطة الامبراطور، لذلك فإن الدستور الجديد لليابان الذي طبق في ايار / ١٩٤٧ أدخل تغييراً جذرياً على دور الامبراطور، الذي أصبح مجرد رمز للدولة ، وأصبحت سلطة السيادة بيد الشعب الذي بدأ يمارس سيادته بواسطة البرلمان الذي عُدَّ أعلى هيئة إدارية في أجهزة الدولة ، كما أكد الدستور المساواة أمام القانون، وحق تشكيل البرلمان وحق التصويت في الانتخابات والمساواة بين الجنسين وحق الفكر في اعتناق المذاهب والاراء ، والمساواة في التعليم، وحق تنظيم أُتحادات ونقابات عمالية حرة .
٣- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
أ- الإصلاحات الاقتصادية:
عمدت سلطات الإحتلال الى إقرار قانون العمال عام ١٩٤٥ الذي خول العمال حق الإنضمام الى النقابات فأُزدادت عضويتها ، أمَّا في المجال الزراعي ، فقد أقر البرلمان قانون الإصلاحي الزراعي منذ عام ١٩٤٦ الذي نزع اراضي الطبقة المالكة والقضاء عليها، ثم صدر قانون لحماية الباقين من المستأجرين، خلال هذه الفترة تمت السيطرة على نواحي الاقتصاد الياباني وتصفية الشركات العملاقة وثروة الامبراطور، وتم الاستيلاء على الممتلكات اليابانية في الخارج، والغيت بعض صناعات الصلب والعدد والآلات التي تدخل كمادة أساسية في صناعة الاسلحة الحربية، كما تعاونت سلطة الاحتلال مع الحكومة اليابانية على تطبيق عملية التسوية الاقتصادية، وفرض الضرائب على رؤوس الاموال لإستعادة جزء كبير من الارباح التي حققتها الشركات الكبرى زمن الحرب، ثم أصدرت قانون **(منع الاحتكار)** في اذار / ١٩٤٧ بهدف خلق أسواق اكثر تنافسية .

ب- الإصلاحات الاجتماعية والثقافية.
أُتخذت سلطة الإحتلال جملة من التغييرات في المجالات الاجتماعية أهمها المرأة والتعليم والدين.
فعملت القوانين اليابانية بحيث كفلت للمراة المساواة بالرجل في النواحي جميعها ، ومن خلال صدور قانون الاحوال الشخصية في تشرين الاول / ١٩٤٥ ، الذي ساوى بين الزوج والزوجة، فأصبح للمراة حق الملكية الخاصة وحق الطلاق وحق الانتخاب ، وأصبح للبنت حق الإرث في تركة الاب والغي حق الابن الأكبر في الإستئثار بالميراث .
ولأن التعليم حلقة أساسية في اية عملية تستهدف التغيير الاجتماعي ، لذلك أولت سلطة الاحتلال أُهتماماً بها، ووجهت تعليماتها للحكومة اليابانية عام ١٩٤٥ مفادها ضرورة الإلغاء

الفوري للروح العسكرية والنزعة القومية المتطرفة في التعليم، وفصل الدين عن التعليم ، والتوقف عن تعليم الفلسفة الاخلاقية والتاريخ والجغرافية اليابانية لأنها تضمنت محتوى أستعمارياً وأفكاراً مناقضة للديمقراطية.

أمَّا في المجال الديني فقد أصدرت سلطة الاحتلال أوامر للحكومة اليابانية عام ١٩٤٥ قضت بالإمتناع عن التأييد الرسمي (للشنتوية) الدين الوطني لليابان ، ومنع تدريسها في المدارس، والامتناع عن ترويج فكرة أنَّ الامبراطور مقدس.

التبدل في السياسة الامريكية تجاه اليابان.

شهد عام ١٩٤٨ تحولاً واضحاً في سياسة الإحتلال الامريكي في اليابان تمثل ببناء اليابان وإنعاش أقتصادها ، ووقف وراء هذا التبدل في الموقف الامريكي جملة من الأسباب منها :

١- تعالي أصوات المعارضة داخل الولايات المتحدة الامريكية حول المبالغ التي صرفت على عدو مهزوم مثل اليابان، فضلاً عن أدائها الضعيف في المجال الاقتصادي، مما جعل عبء مساعدة اليابان لسد حاجات المعيشة الأساسية يقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية.
٢- شهد الوضع السياسي الامريكي الداخلي تحولاً مهماً بوصول الجمهوريين الى سدة الحكم، الذين لا يؤيدون المبادئ الديمقراطية.
٣- تزايد التذمر الشعبي داخل اليابان بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وحاجة الشعب الى الإستقرار وتحسين المستوى المعاشي.
٤- أمَّا على مستوى الأوضاع الدولية ، فقد شهدت حكومة الصين الوطنية بزعامة (جان كاي جك) تدهوراً كبيراً أمام (الحزب الشيوعي الصيني) بزعامة (ماوتسي تونغ) ، فبدأت الشيوعية تنتشر في الصين وعليه عد أنتصار الشيوعية في الصين بعد عام ١٩٤٩ ، هذا من جانب ومن جانب فإن الإعلان عن تقسيم كوريا بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ الى جمهوريتين إحداها تدعمها الولايات المتحدة الامريكية والاخرى يدعمها الاتحاد السوفيتي ، كان بمثابة بداية للحرب الباردة بين النظامين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية والشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وعلى إثر ذلك غيرت الولايات من سياستها في الشرق الاقصى ، فبدل أن كانت الصين قاعدة لها في المحيط الهادئ، أتخذت من اليابان القاعدة الرئيسة لها في الشرق الاقصى ، لهذا بدأت بدعمها سياسياً واقتصادياً.

وعليه أصدر مجلس الأمن القومي الامريكي في ايار / ١٩٤٩ وثيقة عبرت عن رغبة الإدارة الامريكية في وجود اليابان القوية وانهاء القيود كلها التي فرضت على المصانع اليابانية ، كما أعلن الجنرال **(ماك ارثر)** أنَّ اليابان أصبحت في وضع يسمح بإبرام معاهدة سلام معها، لذلك دعت الى عقد مؤتمر دولي في **(سان فرانسيسكو)** ضم عدداً من ممثلي دول الحلفاء للتباحث في مستقبل علاقاتها مع اليابان، وأسفر المؤتمر عن عقد معاهدة صلح مع اليابان في ٨/ايلول/١٩٥١ تضمنت :

١- إنهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء.
٢- الإعتراف بسيادة اليابان الكاملة على اراضيها المتمثلة بالجزر الأربع الرئيسة.
٣- أعتراف اليابان بأستقلال كوريا.
٤- موافقة اليابان على الاحكام التي ستصدرها محاكم الحلفاء على مجرمي الحرب.
٥- سحب قوات الحلفاء من اليابان.
٦- تخلي اليابان عن اية حقوق لها في كوريا وفرموزا وجزر البكسكادورس والكوريل والجزء الجنوبي من شبه جزيرة سخالين .

اليابان المعاصرة.

عقب استرداد اليابان لسيادتها بمنتصف عام ١٩٥٢ ، فإن اليابانيين وجدوا انفسهم أمام عملية إعادة البناء لمراكز المدن التي تعرضت الى الدمار ، إذ أسهمت طبيعة الشعب الياباني في تخطيه الازمة وإعادة النهوض بالبلاد واعمارها بعد الحرب ، ويبدو ان هذا يعود الى طبيعة الشعب بكونه شعباً متفائلاً ، فضلا عن ان تلقبهم قسطا كبيراً من العليم مكنهم من النهوض بأعباء اتمام مسيرة التطور، وهضمهم مرارة الهزيمة، واحترامهم للسلطة والنظام .

إذ أصدر الجنرال (ماك آرثر) اوامره لليابانيين بأنشاء قوة شرطة وطنية للاحلال محل القوات الامريكية ، وبعد إنشائها تم توسيع نطاقها وسميت بـ (قوات الدفاع الذاتي البرية والبحرية) .

ومن ناحية أخرى شهدت اليابان معجزة اقتصادية. فخلال عام ١٩٥٦ صار لليابان زمام القيادة أمام العالم في بناء السفن، وما أحرزته اليابان في مجال بناء السفن أمتد أثره في صناعة الحديد والصلب، فضلا عن تطور الصناعات الهندسية والكيمياوية ، كما أمتد أثر هذه الانجازات التكنلوجية الى صناعة الآلات والسيارات والطائرات ، فتبوأت اليابان مركزها العالمي في وسط العالم الاول من الديموقراطيات الصناعية ، وأحتلت المكان الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية. وفي حقيقية الامر يبدو أن سر نجاح اليابان ومعجزتها الاقتصادية يعود الى اخذها الاسلوب الرأسمالي الغربي في بناء نهضتها الحديثة، الا انها أرتكزت على ما يسمى بـ (اقتصاديات المنتج) أكثر من تركيزها على (اقتصاديات المستهالك) .